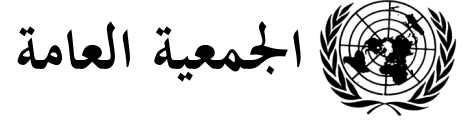


Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة عشرة

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الحق في التنمية

تقارير الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المتعلقة بتعزيز الحق في التنمية وإعماله، بما في ذلك إحياءاً للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية عام ٢٠١١. ويكمل هذا التقرير تقرير الأمين بشأن الحق في التنمية المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين (A/66/216).

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	مقدمة.....
		أولاً -
		ثانياً -
		أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المتعلقة بتعزيز الحق في التنمية وإعماله، بما في ذلك إحياءً للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية.....
٣	٢٠-٥
٤	٨-٦	ألف - أنشطة الاتصالات والتواصل والإعلانات.....
٤	٢٠-٩	باء - المناسبات والمبادرات.....
٨	٢٥-٢١	الاستنتاجات والتوصيات.....
		ثالثاً -

المرفقات

١٠	الجدول الزمني للمناسبات والأنشطة.....	الأول -
١٢	مقال للمفوضة السامية لحقوق الإنسان: "لا تنمية حقيقية من دون حقوق الإنسان".....	الثاني -
		بيان بشأن أهمية وملاءمة الحق في التنمية اعتمده لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية.....	الثالث -
١٤	
١٧	الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان الحق في التنمية.....	الرابع -
		البيان الذي أدلت به وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لدعم اتساق السياسات العامة في أعمال الحق في التنمية.....	الخامس -
١٩	
		ملاحظات الأمين العام بمناسبة إحياء الجمعية العامة للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية.....	السادس -
٢١	

أولاً - مقدمة

١- أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٩/٦٥، من جديد طلبها إلى مفوضة الأمم المتحدة لسامية لحقوق الإنسان أن تقوم بفعالية، لدى تعميم مراعاة الحق في التنمية، بأنشطة ترمي إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بين الدول الأعضاء والوكالات الإنمائية والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية والتمويل والتجارة، وأن تورد تلك الأنشطة بالتفصيل في تقريرها المقبل المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان. وطلبت الجمعية العامة أيضاً، في قرارها ٢١٩/٦٥، إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين وتقريراً مؤقتاً إلى المجلس عن تنفيذ القرار ٢١٩/٦٥، بما في ذلك الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتعزيزاً للحق في التنمية وإعمالاً له.

٢- وقدمت الأمانة مذكرة إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/18/22) توضح فيها أنه، وفقاً للممارسة المتبعة، ونظراً إلى توقيت دورة الإبلاغ، فإن التقرير الموحد للأمين العام والمفوضة السامية عن الحق في التنمية، سيقدم إلى المجلس في الوقت نفسه الذي يقدم فيه تقرير الفريق العامل المعني بالحق في التنمية لكي يتسنى للمجلس اتخاذ إجراء موحد بشأن المسألة المواضيعية نفسها.

٣- وعقد الفريق العامل المعني بالحق في التنمية دورته الثانية عشرة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وهكذا سيقدم الفريق العامل تقريره عن تلك الدورة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة عشرة.

٤- ويقدم هذا التقرير وفقاً للطلبين المشار إليهما أعلاه ومذكرة الأمانة، كما يكمل تقرير الأمين العام عن الحق في التنمية (A/66/216) المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

ثانياً - أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المتعلقة بتعزيز الحق في التنمية وإعماله، بما في ذلك إحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية

٥- في أوائل عام ٢٠١١، أطلقت المفوضية السامية، استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢١٩/٦٥ ومجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٥/١٥، وبتشاور مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، برنامجاً واسع النطاق إحياءاً للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية (انظر المرفق الأول).

ألف - أنشطة الاتصالات والتواصل والإعلانات

٦- وُضعت استراتيجية اتصالية للذكرى السنوية ترمي إلى زيادة الوعي على الصعيد العالمي والتواصل مع قطاعات أوسع وكسب عدد أكبر من المؤيدين للحق في التنمية. وشددت المفوضية السامية على أربعة رسائل للذكرى السنوية: أولاً، أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان؛ وثانياً، أن هذا الحق لكل الناس دون تمييز؛ وثالثاً، أن الحق في التنمية يكتسي اليوم نفس الأهمية التي كان يكتسيها يوم اعتماد الإعلان ويتصدى لتحديات معاصرة؛ ورابعاً، أنه يجب على المجتمع الدولي التحرك بشكل جماعي وبطريقة متسقة من أجل أعمال الحق في التنمية.

٧- وأعدت المفوضية السامية و دشنت صفحة خاصة على الإنترنت^(١) مخصصة للذكرى السنوية تعرض طريقة التوقيع وبيانات ومقالات بارزة ومواد إعلانية وجدولاً زمنياً للأنشطة وغيرها من الوثائق. كما أعدت المفوضية ونشرت على موقعها على الإنترنت وعبر الشبكة الاجتماعية، بما في ذلك في الفايسبوك وتويتر، ١٢ مقالة عن مضمون الحق في التنمية وأهميته. وأعدت المفوضية ونشرت على نطاق واسع مذكرات إعلامية وكتيبات تتضمن نص الإعلان مع صور وملصقات ذات صلة، بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٨- وطورت المفوضية السامية، وأطلقت بشكل مشترك مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، منبراً إلكترونياً يُقدم مدخلاً إلى الحق في التنمية. وإضافة إلى ذلك، تعهدت المفوضية إنتاج شريط فيديو يتضمن رسائل الذكرى السنوية بشأن جميع جوانب الإعلان، وقد تدوول على نطاق واسع عبر وسائل الإعلام الاجتماعية، بما فيها يوتوب، وعرض في أنشطة الذكرى السنوية في جميع أنحاء المعمور. وخلال سنة الذكرى، أعدت المفوضية السامية ١٧ بياناً شفويّاً وصحافياً ومقالاً لكبار المسؤولين عن الحق في التنمية و/أو ساهمت فيها و/أو أدلت بها. وإضافة إلى ذلك، ستطلق المفوضية السامية عام ٢٠١٢ صحيفة وقائع عن الأسئلة المتكررة بشأن الحق في التنمية وكتاباً يتضمن الأعمال البحثية لأكثر من ٣٠ خبيراً دولياً.

باء - المناسبات والمبادرات

٩- نظمت المفوضية السامية ودعمت حوالي ٢٠ مناسبة دولية رئيسية والعديد من المبادرات الرائدة. وبدأ برنامج إحياء الذكرى السنوية بمناسبة افتتاحية نظمت بشكل مشترك مع مؤسسة "فريدريك إيبيرت" يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير، في برلين. وأدلت المفوضية السامية ببيان المناسبة المعنون "خمسة وعشرون سنة من الحق في التنمية: الإنجازات

(١) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/DevelopmentIndex.aspx

والتحديات" (٢). وأكدت ندوة للخبراء في إطار المناسبة ثلاث تحديات أمام إعمال الحق في التنمية كانت قد حددتها المفوضية السامية: مآزق الحوار الحكومي الدولي؛ والحاجة إلى تعميم الحق في التنمية في عمل منظومة الأمم المتحدة، والعمل بذلك على ضمان اتساق سياسات الشراكة العالمية من أجل التنمية؛ وضرورة كسب عدد أكبر من المؤيدين للحق في التنمية في أوساط المجتمع المدني (٣).

١٠- وفي مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، في إسطنبول بتركيا، أدلت المفوضية السامية ببيان (٤) ولاحظت أن حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، محورية في مسار التنمية الذي تتوخى أقل البلدان نمواً أن تسلكه في العقد المقبل؛ وسلطت الضوء على الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية باعتبارها فرصة لتعزيز الشراكات الرامية إلى إيجاد بيئة مواتية للتنمية، تشمل مبادئ حقوق الإنسان؛ وشددت على الروابط بين التنمية والحد من الفقر والمساواة بين الجنسين وإسهام المرأة في التنمية؛ وأكدت من جديد التزام المفوضية السامية بدعم تنمية تقوم على حقوق الإنسان في أقل البلدان نمواً. وإضافة إلى مقال المفوضية السامية (المرفق الثاني)، قدمت المفوضية السامية مساهمة مكتوبة معنونة "نهج الحق في التنمية إزاء شراكة عالمية جديدة من أجل تنمية أقل البلدان نمواً" (٥) لتوفير معلومات للوثيقة الختامية للمؤتمر. وقد تبنى إعلان وبرنامج عمل إسطنبول الذي اعتمد خلال المؤتمر عدداً هاماً من الاعتبارات الصريحة لحقوق الإنسان، ومنها الحق في التنمية. وتعمل المفوضية السامية في تعاون وثيق مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها مكتب الممثل السامي لشؤون أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، في هذا الصدد.

١١- وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، اعتمدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بياناً بشأن أهمية وملاءمة الحق في التنمية (المرفق الثالث). وعقب إحاطة نظمها المفوضية السامية، بتعاون مع مؤسسة "فريدريك إيبرت"، لفائدة رؤساء هيئات معاهدات الأمم المتحدة والمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدر رؤساء تسعة من هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بياناً مشتركاً في ١ تموز/يوليه ٢٠١١ أعربوا فيه عن تصميمهم على بذل جهود متضافرة من أجل تشجيع قراءة تستنير بالاعتبارات الإنمائية وتستند إلى ترابط جميع معاهدات حقوق الإنسان من أجل إبراز وتأكيد مدى ملاءمة وأهمية الحق في التنمية في تفسير وتنفيذ أحكام معاهدات حقوق الإنسان وفي رصد الامتثال لها (المرفق الرابع).

(٢) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=10759&LangID=e

(٣) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DevelopmentHumanRightForAll.aspx

(٤) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11003&LangID=E

(٥) www2.ohchr.org/SPdocs/Issues/Development/LDCIV/OHCHRWrittenContributionLDC.doc

١٢- وكرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية السنوية المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ بجنيف، مناسبة خاصة للحق في التنمية والشراكة العالمية من أجل التنمية. وأتاحت المناسبة التي ترأستها المفوضة السامية فرصة لتبادل وجهات النظر بشأن كيفية تعزيز الحق في التنمية والكيفية التي يمكن أن تجعل تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية يعزز بعضها بعضاً والكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تستخدم أوجه التآزر هذه في أفق ٢٠١٥ وما بعدها^(٦). وقد أدلت المفوضة السامية ببيان خلال المناسبة^(٧).

١٣- واستجابة لطلب مجلس حقوق الإنسان في مقرره ١٦/١١٧، نظمت المفوضية السامية، أثناء الدورة الثامنة عشرة للمجلس في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بجنيف، حلقة نقاش مواضيعية بشأن "سبيل المضي قدماً في أعمال الحق في التنمية: بين السياسات والتطبيق". ركزت حلقة النقاش على إسهامات الإعلان وإضافاته الممكنة في الأفكار والسياسات والممارسات المتعلقة بالتنمية؛ والطريقة التي يمكن بها أعمال الحق في التنمية في سياق التحديات السياسية والاجتماعية والبيئية والمالية المعاصرة؛ وتحديد الأعمال المقبلة المتعلقة بالإعمال الفعال للحق في التنمية^(٨). وشاركت المفوضة السامية في المناسبة وأدلت ببيان خلالها^(٩).

١٤- وبمبادرة من المفوضية السامية، أيدت ١٧ من هيئات الأمم المتحدة ووكالات المنظومة ومنظمات دولية أخرى في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بياناً يدعم اتساق السياسات القائمة على حقوق الإنسان في أعمال الحق في التنمية والشراكة العالمية من أجل التنمية (المرفق الخامس). وأطلقت المفوضة السامية بياناً مشتركاً خلال حلقة النقاش المشار إليها آنفاً.

١٥- كما نظمت المفوضة السامية الدورة الرابعة للمنتدى الاجتماعي في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، برئاسة مينيليك أليمو غيتاهو، الممثل الدائم لإثيوبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وناقش المنتدى الاجتماعي، في ضوء الذكرى السنوية ووفق ما قرره مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٦/٢٦، دور المجتمع المدني في أعمال الحق في التنمية^(١٠). وقدمت المفوضة السامية، على النحو المطلوب في القرار ١٦/٢٦، تقرير

(٦) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/Aglobalpartnershipfordevelopment.aspx.

(٧) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11245&LangID=E.

(٨) انظر A/HRC/19/39.

(٩) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11374&LangID=E.

(١٠) انظر A/HRC/19/70.

معلومات أساسية لتوفير معلومات لمداولات المنتدى الاجتماعي (A/HRC/SF/2011/2). وقدم ممثل عن المفوضية السامية ملاحظات استهلاكية أمام المنتدى الاجتماعي^(١١).

١٦- وتعاون مكتب جنيف لمنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز مع المفوضية السامية من أجل تنظيم مائدة مستديرة بشأن موضوع "الحق في التنمية: المعوقات والآفاق" في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بجنيف، ركزت على نحو خاص على اتساق سياسات إعمال الحق في التنمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتضمنت المواضيع التي تُنوّلت إعادة توزيع الموارد من نزع السلاح إلى التنمية، وكيفية التوفيق بين الأهداف الإنمائية الوطنية والقيود الاقتصادية والمالية التي تفرضها المؤسسات المالية وتواتر الأزمات المالية، ودور قيادات الدول واستقلالها في تعزيز الالتزامات الإنمائية الدولية^(١٢). وأدلى ممثل عن المفوضية السامية ببيان خلال تلك المناسبة^(١٣).

١٧- ونظم الاتحاد البرلماني الدولي، بتعاون مع المفوضية السامية، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في بيرن، حلقة دراسية بشأن موضوع "تعزيز الحق في التنمية: دور البرلمان". وقد ركزت الحلقة الدراسية على الكيفية التي يمكن بها تعزيز حقوق الإنسان من منظور إنمائي، وضرورة الإعمال الكامل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل تعزيز إنفاذ الحق في التنمية، ومساهمة البرلمانات في تعزيز الحق في التنمية. وهيمنت على النقاش مواضيع دور البرلمانيين في التشريع ووضع السياسات والرصد والميزنة، وكذا السياق الحالي الذي يتسم بتعدد الأزمات وبتنامي مطالب المجتمع المدني. كما ركز النقاش على ضرورة إصلاح البنية الاقتصادية الدولية. وكان الاجتماع مناسبة مفيدة لإشراك البرلمانيين، إضافة إلى الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية^(١٤). وحضر ممثل عن المفوضية السامية المناسبة وأدلى ببيان^(١٥).

١٨- ونظمت المفوضية السامية مناسبة خاصة للذكرى السنوية، أثناء الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في مقر الأمم المتحدة. وحملت المناسبة عنوان "الحق في التنمية في الذكرى السنوية ٢٥: اتساق السياسات في الشراكة العالمية من أجل التنمية"، وركزت على اتساق السياسات وأوجه التآزر في جداول أعمال اللجان الأولى والثانية والثالثة في الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة الحق في التنمية وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. وقد ترأست المناسبة المفوضة السامية وحضرها الأمين العام الذي

(١١) انظر <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/StatementsPresentations.aspx>.

(١٢) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/OIC-NAMroundtable.aspx.

(١٣) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/Opening_remarks_BacreNdaye.pdf.

(١٤) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/IPUseminarincooperationwithOHCHR.aspx.

(١٥) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/OHCHR_presentation_IPU_2011_10_19.pdf.

أدلى بالبيان الرئيسي (المرفق السادس). كما حضر رئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الأولى والثانية والثالثة للجمعية العامة وأدلو بملاحظات أثناء المناسبة^(١٦). وأدلت المفوضة السامية ببيان ختامي خلال المناسبة^(١٧).

١٩ - كما وفرت المفوضية السامية الدعم الفني واللوجستي لتنظيم الدورة الثانية عشرة للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالحق في التنمية التي عقدت خلال الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وترأست الفريق العامل الممثل الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تامارا كونانايكام. وحضرت المفوضة السامية الاجتماع وأدلت بملاحظات استهلاكية خلاله^(١٨). واختتم الفريق العامل دورته باعتماد استنتاجاته وتوصياته بتوافق الآراء^(١٩).

٢٠ - ونظمت المفوضية السامية حلقة نقاش للخبراء بشأن "الحق في التنمية في ذكراه السنوية ٢٥"، كان قد تقرر عقدها في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في نيويورك. وجمعت المناقشة مفكرين رائدين في القضايا العالمية لتناول الحق في التنمية والتنمية القائمة على حقوق الإنسان في السياق الأوسع للقضايا العالمية المعاصرة، بما فيها الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية المتعددة.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٢١ - أتاحت الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاعتماد إعلان الحق في التنمية فرصة للمجتمع الدولي للتفكير في الدروس المستفادة والإنجازات المحققة وما ينطوي عليه الحق في التنمية من إمكانات في التصدي للتحديات العالمية المعاصرة في عالم مترابط ومعلوم على نحو متزايد. وشهدت الذكرى السنوية تقديم عدد غير مسبوق من المبادرات والأنشطة من أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، على النحو الذي يبينه هذا التقرير.

(١٦) انظر

www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/UNGACommemoratethe25thanniversaryoftheUnit.edNationsDeclarationonRtD.aspx

(١٧) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11583&LangID=E.

(١٨) انظر

www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/HCOpening_statement12thsessionGWRtoDep.pdf

(١٩) انظر A/HRC/19/52.

٢٢- ورددت العديد من المناقشات صدى الرسائل الأربع الأساسية للذكرى السنوية التي شددت عليها المفوضية السامية: أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان للجميع؛ وأنه حق لكل الناس دون تمييز؛ وأنه حق يكتسي اليوم نفس الأهمية التي كان يكتسيها يوم اعتماد الإعلان؛ وأخيراً، أنه يجب على المجتمع الدولي التحرك جماعياً بإصرار وبطريقة متسقة من أجل أعمال الحق في التنمية. وتدعو استنتاجات مناسبات الذكرى السنوية إلى انتقال حاسم من النظرية إلى التطبيق. كما سلطت الضوء على التحديات المستعصية العديدة التي لا تزال أمام الأعمال الحقيقي للتحقق في التنمية.

٢٣- أولاً، بعد خمسة وعشرين سنة من اعتماد الإعلان، يجب أن يتوقف التسييس والاستقطاب ويُتجاوز المأزق المستعصي الذي دخله الحوار الحكومي الدولي بشأن الحق في التنمية. ويتحتم التوصل إلى أرضية مشتركة مبدئية، عن طريق المزيد من توافق الآراء والإرادة السياسية. ويجب أن تكون نقطة البدء لتوافق الآراء من هذا القبيل هي الإعلان نفسه.

٢٤- وثانياً، يجب أن نعمل على توسيع قاعدة المؤيدين المنظمين الذين يدعمون الحق في التنمية. فالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عامة هما محرك حقوق الإنسان. ويجب أن نعتني بهما ونشركهما ونُدعم ما يقومان به من أعمال.

٢٥- وثالثاً، تضمن القرار الذي أنشأت بموجبه الجمعية العامة منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشكل صريح ولاية تعزيز أعمال الحق في التنمية وحمايته وتعزيز دعم هيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية لهذا الهدف. وهذا ما يؤكد الأهمية الحاسمة لاتساق السياسات القائمة على حقوق الإنسان في الشراكة العالمية من أجل التنمية، ويتطلب التعميم الكامل لمراعاة جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، في عمل منظومة الأمم المتحدة، والأهم من ذلك في الاستعراض المقبل الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وفي جدول الأعمال الإنمائي لما بعد ٢٠١٥.

المرفقات

المرفق الأول

الجدول الزمني للمناسبات والأنشطة

المواد الإعلانية للحق في التنمية + ٢٥	مناسبات الحق في التنمية + ٢٥	كانون الثاني/يناير
مذكرة إعلامية "إعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية في ذكره السنوية ٢٥"		
خبر على الإنترنت "التنمية حق إنساني للجميع"	ندوة مؤسسة "فريدريك إيبرت" (بتعاون مع المفوضية السامية) "٢٥ سنة من الحق في التنمية: الإنجازات والتحديات"، ٢٤-٢٥ شباط/فبراير، برلين	شباط/فبراير
	مجلس حقوق الإنسان الدورة السادسة عشرة، ٢٨ شباط/فبراير - ٢٥ آذار/مارس، جنيف	آذار/مارس
إطلاق الصفحة الإلكترونية للمفوضية السامية بشأن الحق في التنمية + ٢٥		نيسان/أبريل
مقال رأي للمفوضية السامية ومقال على الإنترنت بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً بيان لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نمواً ٩-١٣ أيار/مايو، إسطنبول، تركيا	أيار/مايو
توزيع كتيب إعلان الحق في التنمية	إحاطة للدول الأعضاء "التنمية: حق إنساني للجميع. تعزيز دعم الأمم المتحدة المنسق لبناء القدرات الوطنية"، ١ حزيران/يونيه، نيويورك	حزيران/يونيه
	إحاطة لهيئات معاهدات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة بشأن الحق في التنمية، ٢٩ حزيران/يونيه، جنيف	
بيان مشترك لرؤساء هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	مناسبة خاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي "الحق في التنمية والشراكة العالمية من أجل التنمية"، ١٢ تموز/يوليه، جنيف	تموز/يوليه
إطلاق ملصقات تذكارية		آب/أغسطس
إطلاق شريط فيديو للذكرى السنوية	حلقة نقاش مجلس حقوق الإنسان "سبيل المضي قدماً في أعمال الحق في التنمية: بين السياسات والتطبيق"، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، جنيف (مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٦/١٧)	أيلول/سبتمبر

المواد الإعلانية للحق في التنمية + ٢٥	مناسبات الحق في التنمية + ٢٥
تشدين المفوضية السامية - اليونيتار للمنبر الإلكتروني "مدخل إلى الحق في التنمية" نشر	المنتدى الاجتماعي، "إعمال الحق في التنمية: دور المجتمع" ٣-٥ تشرين الأول/أكتوبر، جنيف (قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٦/١٦)
"الأسئلة المتكررة بشأن الحق في التنمية" (من المقرر إطلاقه عام ٢٠١٢)	المائدة المستديرة لمنظمة التعاون الإسلامي - حركة عدم الانحياز (بتعاون مع المفوضية السامية) "إعمال الحق في التنمية: المعوقات والآفاق"، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، جنيف
كتاب عن الحق في التنمية (من المقرر نشره عام ٢٠١٢)	ندوة الاتحاد البرلماني الدولي (بتعاون مع المفوضية السامية) "تعزيز الحق في التنمية: دور البرلمان"، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بيرن
	مناسبة الذكرى السنوية بالجمعية العامة للأمم المتحدة، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، نيويورك
	الدورة الثانية عشرة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية، ١٤-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، جنيف
بيانات صحافية للأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان	المائدة المستديرة للخبراء بمناسبة الذكرى السنوية، ٥ كانون الأول/ديسمبر، نيويورك
	مناسبة في إطار الذكرى السنوية تنظمها حركة عدم الانحياز، ٦ كانون الأول/ديسمبر، جنيف (نشاط مقترح)

المرفق الثاني

مقال للمفوضة السامية لحقوق الإنسان: "لا تنمية حقيقية من دون حقوق الإنسان"

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١،
إسطنبول، تركيا

تفيد آخر تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية أن عدد من يعانون سوء التغذية في العالم زاد من ٨٥٠ مليون عام ١٩٨٠ إلى مليار في جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر. وهناك قليل هي الإحصاءات التي تثير المزيد من الإحباط. فبالرغم من الثورات التكنولوجية التي عرفتتها العقود الثلاثة الماضية، لا تزال هوة الفقر الآخذة في الاتساع والخصاص في الغذاء والأزمات الاقتصادية والتزاعات المسلحة تنغص حياة الأفراد في العديد من أنحاء العالم - وبصورة أكثر إيلاً لمن يعيشون في أقل البلدان نمواً الـ ٤٨.

وعندما يتحدث المرء عن التنمية، كثيراً ما تنحو اللغة منحى الاقتصاديين، لكن دعونا نتوقف دقيقة ونفكر فيما ينبغي أن تكون عليه الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية. ينبغي للتنمية أن تدور حول إمكانية الحصول على فرص التحسين المستمر لأحوال البشر، وحول ضمان الحق في حياة كريمة وحرية - التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية النماء. إن التنمية فعلاً حق وإنه آن الأوان لكي تصبح لغة حقوق الإنسان والتركيز على بني البشر في صلب المناقشات الدائرة بشأن التنمية في أقل البلدان نمواً.

يتنادى المجتمع الدولي مرة كل عشر سنوات إلى مؤتمر لمعالجة القضايا الأساسية التي تواجه أقل البلدان نمواً. وخلال هذا الأسبوع، ينعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في إسطنبول في ظل الكثير من الاضطراب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا شك أن حرمان الشعوب من الحق في التنمية أحد الأسباب الجذرية التي أشعلت فتيل هذا الاضطراب. فالناس يتزلون إلى الشوارع بسبب تفاقم الفقر والتفاوتات، وتصاعد البطالة، وقلة الفرص، واستمرار الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وليست لديهم قنوات عادية للتعبير عن عدم رضاهم؛ وهم محرومون من منافع الموارد الطبيعية لبلداهم، ولا يستطيعون المشاركة مشاركة حقيقية في عملية صنع القرار لتغيير الوضع. وهذا النوع من القضايا هو تحديداً ما يتناوله إعلان الحق في التنمية الذي أكمل عامه الخامس والعشرين هذه السنة.

ويجسد الحق في التنمية مبادئ حقوق الإنسان القائلة بالمساواة وعدم التمييز والمشاركة والشفافية والمساءلة وكذا التعاون الدولي. وفيما يلي بعض المقتضيات الأساسية للإعلان بلغة واضحة: وضع البشر في صلب التنمية؛ وضمان مشاركة حرة ونشيطة ومعقولة؛ وتوزيع ثمار التنمية توزيعاً عادلاً؛ واحترام تقرير المصير والسيادة على الموارد الطبيعية.

ورسالي إلى المؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً واضحة: يجب أن تكون حقوق الإنسان والحق في التنمية في صلب السياسة الإنمائية. وينبغي أن يتبوأ الحق في التنمية موقع القلب من شراكة عالمية معززة من أجل التنمية ويُسترد به في استراتيجية عالمية لمواجهة التحديات الجديدة. فهو يمكن الجميع من إدراك إمكاناتهم، بغض النظر عن الاختلافات الشخصية ودون اكتراث للحدود الجغرافية ودون مبالاة بالتصنيفات الاقتصادية.

وإعمال الحق في التنمية لا يساهم في تقدم حقوق الإنسان فحسب. فهو يلزم بسيادة القانون والحكم الرشيد، ولا سيما استئصال الفساد، على الصعيد المحلي. وهو ينطبق على الصعيد العالمي، بما في ذلك على الأهداف الإنمائية للألفية والمعونة والتجارة والاستثمار والديون والمالية والزراعة ونقل التكنولوجيا والملكية الفكرية والوصول إلى الأدوية وتغير المناخ والإصلاح المؤسسي.

ولقد سمحت الاستراتيجيات الإنمائية التي تركز على النمو الاقتصادي لوحده بزيادة الفقر والتفاوت وسوء التغذية والبطالة وبرزت تهديدات من مثل تدهور البيئة. فكثير ما يترك الفقراء والنساء والأطفال والأقليات والشعوب الأصلية والمهاجرون واللاجئون والأشخاص ذوي الإعاقة لحالهم. ويجب علينا أن نحقق تطورات من يعيشون على هوامش مجتمعاتهم والمجتمع العالمي.

ومن شأن نمو اقتصادي متواتم مع الحق في التنمية أن يساعد على إعمال رؤية ميثاق الأمم المتحدة لعالم مساحات الحرية فيه أوسع ويقوم على السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

وتقف أقل البلدان نمواً على أرض وعرة يتجاذبها تاريخ من المشاق ويجدوها الكثير من الأمل في أن تكون اقتصاداتها التي كثيراً ما تنعم باحتياطات غنية من الموارد الطبيعية ورأسمال بشري غير مستغل، بما في ذلك الطاقة وقوى عاملة شابة، هي "الموجة المقبلة" للعولمة. ومن شأن نهج إنمائي قائم على الحقوق أن يستفيد من هذا الأمل ويغذيه. ولا يمكن لنهج يهمل حقوق الإنسان ويحتقرها أن يؤدي إلا إلى الإحباط والاضطراب اللذين نراهما في كل هذا العدد من البلدان في الشهور الأخيرة.

١٠ أيار/مايو ٢٠١١

المرفق الثالث

بيان بشأن أهمية وملاءمة الحق في التنمية اعتمده لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية

يصادف الرابع من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية (الإعلان)^(أ). وبهذه المناسبة، تود اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اللجنة) أن تؤكد على العلاقة الوثيقة والتكامل القائم بين العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (العهد) والإعلان.

وتذكر اللجنة أن ميثاق الأمم المتحدة يلزم الدول باتخاذ إجراءات، على نحو فردي ومشترك، بغية تعزيز واحترام حقوق الإنسان والنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتنص المادة ٥٥ على أن تعزيز فرص العمل والتنمية على أكمل وجه جزء لا يتجزأ من هذه الجهود^(ب). وفي عام ١٩٤٨، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتنص مواده من ٢٢ إلى ٢٧ على حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية شتى، ولا سيما الحق في العمل، وفي الضمان الاجتماعي، وفي مستوى معيشي لائق، يشمل الحق في الغذاء والسكن والصحة والتعليم، وفي التمتع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها بحرية. ومن ثم جاء العهد في عام ١٩٦٦ ليكرس هذه الحقوق ويفصلها. وقد ألهمت المواد الموضوعية من ١ إلى ١٥ الواردة في العهد عناصر أساسية عدّة من الحق في التنمية وشكلت معالمها.

وعلى الرغم من إدراج المكونات الأساسية للحق في التنمية في العهد، فقد واجه إعمال الحق في التنمية عقبات هيكلية كثيرة. وتقرّ المادة ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بما يلي "لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقاً تاماً". واستجابةً للاحتياجات والشواغل الخاصة بالدول النامية في المقام الأول، اعتمدت الجمعية العامة عام ١٩٨٦ إعلان الحق في التنمية، وأعربت عن قلقها إزاء وجود عقبات جسيمة تعرقل مسيرة التنمية وتحويل دون تحقيق الازدهار الكامل للبشر والشعوب، ومنشأً هذه العقبات، في جملة أمور، إنكار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما اعتبرت أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية غير قابلة للتجزئة و مترابطة. ويؤكد الإعلان أن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء نفس القدر من

(أ) القرار رقم ١٢٨/٤١، المرفق.

(ب) انظر ديباجة الميثاق ومواده ١ و ٥٥ و ٥٦.

الاهتمام وعلى سبيل الاستعجال لإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيزها وحمايتها؛ وبالتالي لا يمكن أن يبرر تعزيز بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها إنكار غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ويسلط الإعلان الضوء أيضاً على أن التنمية عملية متعددة الأوجه وقائمة على المشاركة. ولا سيما أن الإعلان يعترف بأن "التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرّة والمهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها". وعلاوة على ذلك، يقرر الإعلان أن الحق في التنمية هو "حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف" يحق بموجبه لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن من خلالها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً.

ويتضح التكامل بين الحقوق المنصوص عليها في العهد والحق في التنمية الوارد في الإعلان من خلال أمور تشمل التطابق بين المادتين ٣ و ٤ من إعلان الحق في التنمية المتصلتين بالمسؤوليات الوطنية والدولية والمادة ٢ من العهد المتعلقة بالتزامات الدول الأطراف، بما فيها واجب تقديم المساعدة والتعاون الدوليين؛ كما يتضح من خلال التطابق بين أحكام الفقرة ١ من المادة ٨ من الإعلان وأحكام العهد المتعلقة، على سبيل المثال، بضمان تمكين المرأة والحرّومين والمهمشين من الأفراد والفئات ومشاركتهم النشيطة، والعمل، والموارد الأساسية والتوزيع العادل للدخل، والقضاء على الفقر، وتوفير مستوى معيشي لائق، بما يشمل الغذاء والسكن والخدمات الصحية والتعليم والتمتع بالحياة الثقافية.

واعتمدت اللجنة، وفقاً لولايتها^(ج)، عدة تعليقات عامة وبيانات لا تكمل جوهر الحق في التنمية فحسب، بل تشير أيضاً إلى سبب ووسائل إعمال العناصر الأساسية للحق في التنمية. ويشمل ذلك التعليق العام رقم ٣ بشأن التزامات الدول الأطراف (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠)^(د) والبيان المتعلق بالعمولة (١٥ أيار/مايو ١٩٩٨)^(هـ) والفقرة (٤ أيار/مايو ٢٠٠١)^(و)، والأهداف الإنمائية للألفية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)^(ز). بالإضافة إلى

(ج) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/١٩٨٥ و ٥/١٩٨٧.

(د) E/1991/2.

(هـ) E/1999/22-E/C.12/1998/26، الفصل السادس، الجزء ألف، الفقرة ٥١٥.

(و) E/C.12/2001/10.

(ز) البيان المشترك لرؤساء هيئات معاهدات الأمم المتحدة المنشأة لحقوق الإنسان، المقدم خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة (available from <http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=10329&LangID=E>). وانظر أيضاً إلى البيان المشترك للجنة والمقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان المعنيين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٢ (E/2003/22-E/C.12/2002/13)، المرفق السابع.

ذلك، تذكّر اللجنة دائماً في حوارها مع الدول الأطراف بالتزام الدول المتقدمة بتخصيص ٠,٧ في المائة على الأقل من ناتجها القومي الإجمالي، للمساعدات الإنمائية الرسمية^(ح)، والواجب المفروض على جميع الدول بالتعاون في مجال تعزيز التنمية واحترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية كافة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وتعتبر اللجنة أنّ من شأن أعمال الحق في التنمية، من خلال التطبيق المنهجي للمبادئ الأساسية للمساواة وعدم التمييز والمشاركة والشفافية والمساءلة، على الصعيدين الوطني والدولي، أن يرسى إطاراً محدداً ينفذ من خلاله واجب تقديم التعاون والمساعدة الدوليين.

وإذ تسلم اللجنة بالترابط والتآزر بين العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعلان الحق في التنمية وتؤكدتهما من جديد، فإنها تعرب عن تصميمها على أن تتابع رصد تنفيذ جميع الحقوق المحمية في العهد، وأن تسهم في الآن ذاته في أعمال العناصر المتصلة بالحق في التنمية إعمالاً تاماً. وبذلك، ستواصل اللجنة، في سياق نظرها في تقارير الدول الأطراف وحوارها معها، تناول مسائل القضاء على الفقر والتخلف، وهئية الظروف اللازمة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية للجميع، بمن فيهم المحرومون والمهمشون من الأفراد والفئات.

(ح) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/CONF.198/11)، الفقرة ٤٢؛ والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (قرار الجمعية العامة رقم ١/٦٠)، الفقرة ٢٣(ب).

الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان الحق في التنمية

بيان مشترك لرؤساء هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (جنيف،
١ تموز/يوليه ٢٠١١)

يصادف الرابع من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية العامة لإعلان الحق في التنمية (الإعلان)^(أ).

نرحب، بصفتنا رؤساء هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنشأة لرصد تنفيذ الالتزامات الأساسية لمعاهدات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بإحياء هذه الذكرى السنوية الخاصة للإعلان. ونؤمن بأن هذه الذكرى السنوية تتيح فرصة فريدة وفي وقتها لتكرار تأكيد المبادئ والعناصر الواردة في الإعلان.

ومما له دلالة هنا أن الإعلان لا يختزل التنمية، في تعريفه للحق في التنمية^(ب)، في تطلعات أو غايات اقتصادية صرفة وإنما يصوغ فهماً واسعاً وشاملاً للتنمية على الصعيدين الوطني والدولي. فالحق في التنمية له صدى واضح في شتى أحكام معاهدات حقوق الإنسان التي تؤكد على الطابع المتعدد الأوجه والأبعاد والمعقد للعمليات الإنمائية وضرورة أن تكون التنمية شاملة للجميع ومنصفة ومستدامة.

ويصرح الإعلان بالفعل أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية غير قابل للتجزئة و مترابطة وأنه يجب إيلاء نفس الدرجة من الاهتمام للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(ج). وهناك بالفعل العديد من أوجه التشابه بل والتكامل المثيرة بين الإعلان ومعاهدات حقوق الإنسان. وترد العديد من عناصر الحق في التنمية في أحكام معاهدات حقوق الإنسان وفي اجتهادات هيئات المعاهدات، ومن تلك العناصر تقرير المصير؛ والتوزيع العادل للموارد؛ والمساواة وعدم التمييز، ولا سيما على أساس النوع والجنس والسن والعرق والإعاقة؛ والمشاركة النشيطة والحرية والحقيقية؛ والمساءلة والشفافية؛ والحقوق الجوهرية المتعلقة بمستوى معيشة لائق، بما في ذلك الغذاء والماء والصرف الصحي والسكن والخدمات الصحية والتعليم والعمالة والتمتع بالثقافة؛ وحرية التعبير والتجمع وإنشاء الجمعيات؛ والمساعدة والتعاون الدوليان.

(أ) قرار الجمعية العامة ٤١/١٢٨، المرفق.

(ب) المادة ١.

(ج) المادة ٦(٢).

ولجميع هذه الأسباب، نؤكد إصرارنا على بذل جهود متضافرة من أجل تشجيع قراءة لجميع حقوق الإنسان تستير بالاعتبارات الإنمائية وتستند إلى ترابط الحقوق فيما بينها، حتى تبرز وتتأكد ملاءمة وأهمية الحق في التنمية في تفسير أحكام معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذها وفي رصد الامتثال لتلك الأحكام. وبذلك، سنساهم في مواصلة إعمال الحق في التنمية عن طريق ضمان تحقق الشروط الضرورية لتحقيق التقدم والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للجميع، بما في ذلك للمستضعفين من الأفراد والجماعات.

عبد الحميد الجمري	اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
مالكوم إيفانز	اللجنة الفرعية لمنع التعذيب
كلوديو غروسمان	لجنة مناهضة التعذيب
أنور كمال	لجنة القضاء على التمييز العنصري
زونكي ماجودينا	اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
رونالد كلايف ماك كالوم	اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
أريانغا بيلاي	لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
سيلفيا بيمنتيل	لجنة القضاء على التمييز العنصري
جان زرماتن	لجنة حقوق الطفل

البيان الذي أدلت به وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لدعم اتساق السياسات العامة في أعمال الحق في التنمية

(١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)

إننا نؤكد من جديد، مع احتفال أسرة الأمم المتحدة بذكرى مرور خمسة وعشرين سنة على صدور إعلان الحق في التنمية، رؤية ميثاق الأمم المتحدة من أجل عالم ينعم بقدر أكبر من الحرية، ويقوم على السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وقد أرسى الإعلان منذ عام ١٩٨٦ أسساً معيارية لنهج إنمائي يركز على الإنسان. وإن التنمية البشرية وحقوق الإنسان متلاحمان ويعزز أحدهما الآخر نظرياً وعملياً، مما يساعد على كفالة الرفاه والكرامة لجميع الناس.

ويشكل وجود شراكة عالمية فعالة من أجل التنمية، يدعمها اتساق السياسات القائمة على حقوق الإنسان وتنسيقها على جميع المستويات، الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بطريقة منصفة ومستدامة.

وعندما ننظر إلى التنمية بوصفها عملية شاملة تهدف إلى تحسين حياة جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم، فإن عملنا يسترشد بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في عدم التمييز والمساواة والمشاركة والشفافية والمساءلة، فضلاً عن التعاون الدولي.

وإذ تقر الدول بالالتزامات السياسية التي قطعت في الوثيقة الختامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٠^(١)، والتي تؤكد أهمية احترام جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، فإنها عاقدة العزم أيضاً على العمل جنباً إلى جنب من أجل تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

ويواصل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه اعتماد هذه الرؤية وترويجها في جميع أنحاء العالم من خلال دعم تنمية القدرات الوطنية في ظل مبادئ الإمساك بزمام الأمور على المستوى الوطني والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وإننا عازمون على المساهمة في بناء مؤسسات مرنة ومستجيبة، وتعزيز اتساق السياسات في إطار روح شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية.

ونحن ملتزمون معاً بالمضي قدماً بهذه الرؤية وجعل الحق في التنمية حقيقة بالنسبة للجميع.

(أ) قرار الجمعية العامة رقم ١/٦٥.

أيدت هذا البيان:

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- منظمة العمل الدولية
- المنظمة الدولية للهجرة
- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- برنامج الأغذية العالمي
- منظمة الصحة العالمية
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- منظمة التجارة العالمية

ملاحظات الأمين العام بمناسبة إحياء الجمعية العامة للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية

(نيويورك، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)

صاحب المعالي السيد ناصر عبد العزيز الناصر، رئيس الجمعية العامة،
المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي،
الرؤساء المحترمين للجان الأولى والثانية والثالثة للجمعية العامة،
سيداتى سادتي،
قبل ربع قرن، بعث إعلان الحق في التنمية الأمل في نفوس ملايين البشر حول العالم.
لقد ضم جميع حقوق الإنسان إلى بعضها. وجعل البشر محور التنمية.
وبعد اعتماد الإعلان، جدد تأكيده المرة تلو المرة.
في مؤتمر ريو للبيئة والتنمية. وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وفي الأهداف
الإنمائية للألفية.
لقد استمر الإعلان حياً على الورق. لكنه ذوى في الممارسة.
وحمل النمو الاقتصادي والثراء المادي خطأ على أنهما تنمية حقيقية.
ولقد تنازلت أيدي الحكومة الظاهرة والخاضعة للمساءلة أكثر مما ينبغي لأيدي
السوق الخفية وغير الموثوقة.
وكتيراً ما قوضت حقوق الإنسان من أجل الكسب المالي.
وقدمت بيتتنا قرباناً من أجل الاقتصاد.
واقترات الترف الباذخ من الفاقة المزرية.
وفي عام ١٩٨٦، ألزم هذا الإعلان ذي الرؤية النافذة العالم بتنمية حقيقية.
وبحلول ٢٠١١، حدث تقدم هام. لقد حركت الأهداف الإنمائية للألفية مشاعر
العالم نحو اتخاذ إجراءات.
لكن ظلت الاحتياجات الأساسية حُلماً بعيداً للعديد من الناس.
وإذ يجتمع هنا، يتردد صدى نداءات التغيير في جميع أنحاء العالم.

ولا يمكننا أن نلوذ بالصمت.
وهذا ما يجعل نصيحتي إلى قادة العالم ثابتة.
أقول لهم: أنصتوا.
أنصتوا لشعوبكم واستمعوا لما يقلقها. أولوها اهتماماً شديداً.
هذا ما أفعله في أسفاري حول العالم.
في محيّمات اللاجئين. في رماد ساحات الحروب. في التعاونيات والمجتمعات المحلية.
تختلف اللغات، لكن الرسالة واحدة:
ساعدونا على أن نساعد أنفسنا.
الشعوب لا تريد صدقات.
لا تهتم بالصدقة.
كل ما تطلبه هو الحق في بناء مستقبلها الخاص بها.
الإعلان يؤكد على هذا التمكين. وهو ينص على ما يلي: "يتحمل جميع البشر
مسؤولية عن التنمية، فردياً وجماعياً".
ولقد آن وقت تحقيق مثل الإعلان. لكي يتمكن البشر من العيش في كرامة...
متحررين من الفاقة أو الخوف.
وعندما نعطي الناس الحق في فك عقال إمكاناتهم، نطلق التحول في عالمنا.
وهذا سبب دعوتي إلى عقد اجتماعي جديد.
لقد عدت لتوي من مدينة كان، وهناك حثت قادة مجموعة العشرين على تحرير
عقد اجتماعي جديد للقرن الحادي والعشرين.
ليس فقط لمن يعيشون في أغنى أمم العالم، وإنما للجميع.
لقد اقترحت ميثاقاً عالمياً لتوفير فرص العمل.
إننا نحتاج إلى انتعاش لخلق فرص العمل، لكي يكون النمو مستداماً وشاملاً للجميع.
وتعد مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية مبادرة هامة. تتغير الخصوصيات من
بلد إلى بلد - لكن الأهداف ثابتة:
الحد من الفقر.
حماية الناس من الصدمات.
وإرساء المساواة لكي تزدهر المجتمعات.
وعندما تكون الأرض مغطاة، لن يسقط أحد من بين الشقوق.
وقد آن الأوان حالياً للاستثمار في التنمية.

علينا الاستثمار في البشر، ولا سيما النساء والشباب. فهم يشكلون أكثر من ثلثي سكان العالم. لكنهم لا يمتلكون أعدادهم الكبيرة فقط. فللنساء والشباب ما يلزم من القدرة والطاقة لإدارة محرك التقدم.

ويمكنهم، في هذه العملية، أن يرسوا دعائم الاستقرار في مجتمعات برمتها. وعندما نؤمن تكافؤ الفرص للنساء، فإننا نصحح ظلماً اجتماعياً. وعندما نعطي الشباب وظائف، نحول الإحباط إلى إنتاج. ويجب علينا أن نتذكر، في هذا العالم الموصوم بالعنف والحروب، أن التنمية هي السبيل إلى السلام.

وفي الوقت نفسه، السلام هو الطريق إلى التنمية، كما يبين الإعلان. إن عالمنا عالم يغرق في الأسلحة. فالأسلحة غير القانونية تغرق أسواقنا وتجعل عالي مجتمعاتنا سافلها.

نحن مضطرون لتسول الأموال لعمليات السلام في وقت يناهز فيه الإنفاق العسكري تريليون دولار.

إن نزع السلاح والقضايا الاقتصادية وحقوق الإنسان كلها حاسمة في التنمية. وهذا سبب سروري بانضمام رؤساء اللجان الأولى والثانية والثالثة للجمعية العامة إلى اليوم. فعندما نتناول قضايا عالمية ككل واحد، تشمل الحلول جميع الفئات. إن أزمات الغذاء والوقود والمال تقوض الحق في التنمية.

ونحن نتصدى لها بجعل التنمية الشاملة والمستدامة أولى أولويات الأمم المتحدة. ويشكل مؤتمر ريو + ٢٠ السنة المقبلة فرصتنا لتحديد طريق المستقبل الذي نريد. أصحاب المعالي،

لقد كان القاضي السنغالي كيبا إمبايي أحد أبطال الدفاع عن الحق في التنمية. لقد قال: إن "التنمية أن تحسن حياة البشر".

ولهذا، دعا إلى ما يتجاوز التنمية الاقتصادية ... ما يتجاوز التقدم التكنولوجي ... ما يتجاوز الثراء المادي.

لقد دعا إلى "تنمية العقل".

لقد قال: "يجب أن تسير تنمية الفكر يداً في يد مع التطور التكنولوجي ... لأن هذين النشاطين يدعم بعضهما بعضاً".

واليوم نحتاج إلى أكثر من اجتماع - نحتاج إلى اجتماع للعقول.

من أجل أعمال الحق غير القابل للتصرف في التنمية - للجميع.

شكراً لكم.